العدوان الإسرائيلي على غزة
ومستقبل الملف النووي الإيراني

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

مثّل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي خلال الحرب العالمية الثانية، بقصف مدينتي «هيروشيما» و«ناكازاكي» اليابانيتين في عام 1945، الشرارة التي حفزت دولًا أخرى على امتلاكه في سياق تحقيق الردع، كما هو الحال بالنسبة لروسيا والصين وفرنسا وإنجلترا. وبالرغم من عدم استخدامه فعليًا رغم ظروف الحرب الباردة وما رافقها من أزمات وصراعات، إلا أن تزايد الرغبة في امتلاكه من قبل عدد من البلدان أصبح يثير مزيدًا من القلق الدولي في الوقت الراهن.

لا شك أن استخدام هذا السلاح الفتاك في عالم متشابك بعلاقاته ومصالحه ينطوي على قدر كبير من الخطورة والمجازفة. كما أن احتمال سقوطه بين أيدي نظم استبدادية أو جماعات إرهابية يمثل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين، مع أخذ تطور التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في المجال العسكري بعين الاعتبار، وظهور طائرات مسيّرة وصواريخ بعيدة المدى موجهة بدقة متناهية. وهذا ما دفع إلى إحداث منظومة رقابة دولية صارمة تحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل عمومًا، والسلاح النووي على وجه الخصوص.

فقد تم اعتماد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي بدأ التوقيع عليها منذ عام 1968، للحد من تمدد الأسلحة النووية. وقد وصل عدد الدول الموقعة عليها حتى الآن إلى أكثر من 180 دولة. وتتمحور مقتضياتها حول التحسيس بخطورة الانتشار النووي العسكري، وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لمنع هذا الانتشار، أو إجراء تجارب عسكرية في هذا الخصوص، واعتماد الضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشجيع الدول على الاستخدام السلمي لهذه الطاقة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالمبدأ الأممي القاضي بمنع استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول.

لا شك أن العالم ظلّ أفضل حالًا خلال فترة الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات استراتيجية كبرى مع وجود هذه الاتفاقية، وبخاصة على مستوى عدم تمدد رقعة المناطق المعنية بانتشار هذا السلاح، أو فيما يتعلق بالإقبال على استخدامه في النزاعات المسلحة. إلا أن ذلك لم يحل دون تمكن بعض الدول، كالهند وباكستان وكوريا الشمالية و«إسرائيل»، من اقتحام النادي النووي بدوافع وخلفيات متباينة تأرجحت بين تأمين حدودها والدفاع عن مصالحها، أو الاستئثار بمكانة وازنة في النظام الدولي، أو تعزيز هيمنتها على محيطها الإقليمي، أو في سياق تنافس في جوار حذر، كما هو الشأن بالنسبة للهند وباكستان. فيما اقتصر طموح دول أخرى على امتلاك الطاقة النووية وتوظيفها سلميًا.

ومن جانبها، تصرّ إيران على اقتحام النادي النووي العسكري بكل السبل، رغم العقوبات والضغوط التي تواجهها من عدد من الدول الغربية في هذا الخصوص، تحت ذريعة ممارسة حقها في امتلاك وتوظيف الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد تمكنت من توظيف عدد من الخيارات كسبيل لتحقيق طموحاتها، سواء بإجراء تجارب عسكرية من حين لآخر، أو بالتملص بطرق تحايلية من الرقابة الدولية، أو بتوظيف تدخلاتها في المنطقة العربية كوسيلة للضغط على الدول الغربية في هذا الصدد.

ثمة مواقف متباينة إزاء التوجهات النووية الإيرانية، بين من يرى في الأمر مدخلًا لتعزيز التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، وبين من يعتبر ذلك خطرًا على أمن المنطقة، بالنظر إلى التوجهات التوسعية لطهران في جوارها الإقليمي.

وقد عاد موضوع الملف النووي الإيراني إلى واجهة النقاشات الدولية مع تزايد حدّة التوتر في الشرق الأوسط، نتيجة للعمليات العدوانية التي تباشرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في غزة ولبنان وسوريا، ودخول إيران على الخط بصورة غير مباشرة أو مباشرة في أعقاب اغتيال إسرائيل لزعيم حماس السيد إسماعيل هنية داخل الأراضي الإيرانية، وإطلاق «إسرائيل» لتصريحات برد مدمّر في أعقاب استهدافها بصواريخ إيرانية.

وأم هذه التهديدات المتبادلة، في ظل واقع إقليمي طفت عليه التوترات واحتمال خروج الأمور عن نطاق التحكم بتوسع دائرة المواجهات العسكرية، يطرح التساؤل حول إمكانية إطلاق إيران تجربة نووية عسكرية تحقق من خلالها الردع في مواجهة إسرائيل و«تحفظ أمنها» في هذه المرحلة المفصلية والدقيقة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط. وبخاصة أنها لعبت على عامل الوقت، واستطاعت أن تتحدى العقوبات الدولية لسنوات، وأن تستثمر الخلافات الروسية – الأمريكية لصالحها.